شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانـات الماليـة المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانـات الماليـة المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	3 - 1
بيان المركز المالي المجمع	4
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	5
بيان الدخل الشامل الآخر المجمع	6
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	7
بيان التدفقات النقدية المجمع	8
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	30 – 9

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات
علي عويد رخيص

عضو في نكسيا الدولية
صندوق بريد : 27387 الصفاة
13134 - دولة الكويت
تليفون : 22423415/7 (965)
22424919: (965)
فاكسملي : 22422026 (965)

RSM
RSM البزيع وشركاهم
برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة للأمر المبين في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فأن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في31 ديسمبر 2016، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في إيضاح رقم 9 (أ) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، إن رصيد الدائنون التجاريون يتضمن مبلغ 23,801,512 دينار كويتي (285,198,846 درهم إماراتي) والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي والمستحق للمطور الرئيسي نتيجة لإقتناء عقارات قيد التطوير، حيث أن المطور الرئيسي يطالب بفوائد ورسوم أخرى بمبلغ 10,062,244 دينار كويتي (120,569,669 درهم إماراتي) من الشركة التابعة للشركة الأم وذلك نتيجة للتأخر في سداد الرصيد المستحق وفقاً لشروط التعاقد. لم تقم الشركة التابعة للشركة الأم بتسجيل تلك الفوائد والرسوم الأخرى في الدفاتر وذلك بسبب عدم موافقتها عليها. نتيجة لعدم التأكد المتعلق بتسوية الفوائد والرسوم الأخرى من قبل المجموعة، لم نتمكن من التأكد من الرصيد النهائي المستحق للمطور الرئيسي كما في 31 ديسمبر 2016. وبالتالي، لم نتمكن من التأكد إن كان ضروريا إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكد المادى المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نود أن نشير إلى الإيضاح رقم (28) من البيانات المالية المجمعة، والذي يبين تجاوز المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 22,669,177 دينار كويتي. كما هو مبين في الإيضاح رقم (28)، إن هذه الظروف بالإضافة إلى العوامل الأخرى الواردة في الايضاح رقم (28) تشير إلى وجود عدم تأكد مادي والذي قد يؤدي إلي وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. إن رأينا أيضاً غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور. بالإضافة للأمور المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ و فقرةعدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية، لقد تم التعرف أيضاً علي الأمر التالي والذي يعتبر من أمور التدقيق الهامة التي وجب علينا عرضها في تقريرنا.

تقييم العقارات قيد التطوير
إن العقارات قيد التطوير بمبلغ 71,534,114 دينار كويتي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي موجودات المجموعة. إن تحديد صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها من تلك العقارات تتطلب مجهود ذاتي وتعتمد إعتمادا كبيراً على تقديرات وإفتراضات. وفقا لذلك، إن تقييم العقارات قيد التطوير من أمور التدقيق الهامة. تقوم المجموعة بعمل تقييم سنوي من خلال مقيمين معتمدين لتحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة العقارات قيد التطوير. إن تلك التقييمات تعتمد على بعض الافتراضات الأساسية مثل معدلات الخصم ومخاطر السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. في تقدير صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها لتلك العقارات، يستخدم المقيمين طريقة القيمة السوقية مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم التي تمت من قبل المقيمين المعتمدين وتقييم طريقة العرض والإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة، كما هو مبين في إيضاح رقم (6).

معلومات أخرى

أن المعلومات الأخرى من مسؤلية الأدارة. أن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فأن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فأننا نأخذ في الاعتبار فيما أذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى ، اذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا واذا ما تبين من خلال عملنا أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى ، فإننا مطالبون بإظهار ذاك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقبي الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبا لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة ، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص علية قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم ، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، أنه لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية آنذاك على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

د.علي عويد رخيص
مراقب حسابات - 72 أ
عضو في نكسيا الدولية – (انجلترا)
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
19 مارس 2017

الموجودات	إيضاح	2016	2015
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**347,975**	1,488,846
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3	**722,109**	724,790
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	4	**1,986,054**	1,966,760
مخزون		**599,267**	928,919
موجودات مالية متاحة للبيع	5	**11,374,694**	10,192,138
عقارات قيد التطوير	6	**71,534,114**	71,534,114
ممتلكات وعقارات ومعدات	7	**1,284,608**	1,643,923
مجموع الموجودات		**87,848,821**	88,479,490
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
مستحق للبنوك	8	**7,247,404**	8,171,501
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	9	**33,166,346**	33,258,193
مرابحات دائنة	10	**137,429**	62,903
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	11	**320,049**	332,583
مجموع المطلوبات		**40,871,228**	41,825,180
حقوق الملكية :			
رأس المال	12	**39,266,391**	39,266,391
أسهم خزانة	13	**(5,948,170)**	(5,948,170)
احتياطي إجباري	14	**12,166,782**	12,166,782
احتياطي اختياري	15	**10,820,279**	10,820,279
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة		**3,301,981**	1,622,589
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(2,003,790)**	(1,593,483)
خسائر متراكمة		**(23,951,213)**	(23,354,079)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**33,652,260**	32,980,309
الحصص غير المسيطرة	16	**13,325,333**	13,674,001
مجموع حقوق الملكية		**46,977,593**	46,654,310
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**87,848,821**	88,479,490

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الإدارة

	إيضاح	2016	2015
الإيرادات :			
صافي أرباح الاستثمارات	18	**455,149**	763,098
أتعاب إدارة واستشارات		**38,762**	55,918
صافي إيرادات المبيعات		**460,910**	814,276
أرباح من تصفية شركات تابعة		**-**	376,765
إيرادات أخرى		**69,882**	39,992
		1,024,703	2,050,049
المصاريف والأعباء الأخرى :			
خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع		**7,008**	171,617
خسائر الإنخفاض في قيمة استثمار في شركات تابعة غير مجمعة		**-**	7,780
مصاريف عمومية وإدارية	19	**1,025,351**	1,158,924
أعباء تمويلية		**465,650**	428,200
خسائر فروقات عملة أجنبية		**292,155**	847,547
		1,790,164	2,614,068
صافي خسارة السنة		**(765,461)**	(564,019)
الخاصة بـ :			
مساهمي الشركة الام		**(597,134)**	(50,336)
الحصص غير المسيطرة		**(168,327)**	(513,683)
صافي خسارة السنة		**(765,461)**	(564,019)
		فلس	فلس
خسارة السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم	20	**(1.65)**	(0.14)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

	2016	2015
صافي خسارة السنة	**(765,461)**	(564,019)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى):		
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
المتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع	**1,696,316**	(2,394,842)
العكس الناتج عن بيع موجودات مالية متاحة للبيع	**(16,351)**	(430,770)
العكس الناتج من إنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	**(573)**	(194,323)
	1,679,392	(3,019,935)
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية	**(430,742)**	(384,995)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	**1,248,650**	(3,404,930)
مجموع الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	**483,189**	(3,968,949)
الخاصة بـ :		
مساهمي الشركة الأم	**671,951**	(3,365,818)
الحصص غير المسيطرة	**(188,762)**	(603,131)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**483,189**	(3,968,949)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم									
	رأس المال	أسهم خزانة	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	خسائر متراكمة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	39,266,391	(5,948,170)	12,166,782	10,820,279	4,642,524	(1,297,936)	(23,303,743)	36,346,127	14,277,132	50,623,259
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	(3,019,935)	(295,547)	(50,336)	(3,365,818)	(603,131)	(3,968,949)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	39,266,391	(5,948,170)	12,166,782	10,820,279	1,622,589	(1,593,483)	(23,354,079)	32,980,309	13,674,001	46,654,310
أثر التغيرات في حقوق ملكية شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	(159,906)	(159,906)
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	-	1,679,392	(410,307)	(597,134)	671,951	(188,762)	483,189
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	**39,266,391**	**(5,948,170)**	**12,166,782**	**10,820,279**	**3,301,981**	**(2,003,790)**	**(23,951,213)**	**33,652,260**	**13,325,333**	**46,977,593**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

2016	2015	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
(765,461)	(564,019)	صافي خسارة السنة
		تسويات :
(455,149)	(763,098)	صافي أرباح الاستثمارات
(283)	(949)	إيرادات فوائد
7,008	171,617	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
-	7,780	خسائر الإنخفاض في قيمة استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
292,800	287,627	استهلاك
43,269	42,971	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
465,650	428,200	أعباء تمويلية
292,155	847,547	خسائر فروقات عملات أجنبية
(120,011)	457,676	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(39,253)	218,472	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(19,294)	355,146	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
329,652	(110,809)	مخزون
(617,899)	(829,365)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(466,805)	91,120	النقد (المستخدم في) الناتج من العمليات
(50,955)	(5,340)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(23,319)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة
(541,079)	85,780	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
-	(749,043)	شراء موجودات مالية متاحة للبيع
593,038	863,035	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(115,772)	(364,073)	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
393,873	487,694	توزيعات أرباح مستلمة
283	949	إيرادات فوائد مستلمة
871,422	238,562	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(924,097)	(150,219)	مستحق للبنوك
74,526	9,586	مرابحات دائنة
(3,573)	(4,886)	توزيعات أرباح مدفوعة
(159,906)	-	صافي الحركة على الحصص غير المسيطرة
(465,650)	(482,447)	أعباء تمويلية مدفوعة
(1,478,700)	(627,966)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(1,148,357)	(303,624)	صافي النقص في النقد في الصندوق ولدى البنوك
7,486	8,211	تأثير ترجمة العملات الاجنبية على النقد في الصندوق ولدى البنوك
1,488,846	1,784,259	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
347,975	1,488,846	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

1. التأسيس والنشاط

إن شركة بيان للاستثمار (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست بموجب عقد التأسيس رقم 1491/ جلد 1 بتاريخ 21 يوليو1997 وآخرتعديلاته بتاريخ 6 يونيو 2016 وهي مدرجة في بورصة الكويت. وقد تم قيد الشركة الأم بالسجل التجاري تحت رقم 70718 بتاريخ 30 أغسطس 1997.

إن أغراض الشركة الأم هي كما يلي :
1. مدير محفظة الاستثمار.
2. مدير نظام استثمار جماعي.

إن العنوان المسجل للشركة الأم هو مجمع سعاد التجاري - شارع فهد السالم – قطعة 12 – مبنى 21 – وعنوانها المسجل هو صندوق بريد رقم 104 الدسمة ، 35151 - دولة الكويت .

إن الشركة الأم تخضع لإشراف هيئة أسواق المال وفقاً للقانون رقم 2010/7 لشركات الاستثمار.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتبارا من 26 نوفمبر 2012. تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة الأم.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 19 مارس 2017 . إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2. السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ش) .

التعديلات على المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التالية كما في 1 يناير 2016:

تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38) – توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38)، والذي يبين أن الايرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن إستخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فان الطرق المستندة إلى نمط الايرادات لا يمكن إستخدامها لاستهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن إستخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لاطفاء الموجودات غير الملموسة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) – طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 يسمح للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن إستثماراتها في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي على المنشآت التي تقوم أساسا بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وقامت بالتغيير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الافصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية . تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية :

- المادية : حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية ، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجه بالبيانات المالية .
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر : حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر ، كما توجد إرشادات إضافية حول الاجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية ، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة وفقا لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر .
- الايضاحات : حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الايضاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الايضاحات .

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – المنشآت الاستثمارية – إستثناءات تجميع البيانات المالية

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016 ، حيث تؤكد تلك التعديلات على تطبيق الاستثناء من اعداد البيانات المالية المجمعة والوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للمنشأة الأم التي تكون بدورها شركة تابعة لمنشأة إستثمارية ، حتى لو كانت هذه المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة وفقل لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 . أما لو كانت الشركة التابعة تقدم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية ، فانه يجب تجميع هذه الشركة التابعة . توضح هذه التعديلات أن هذا الاستثناء ينطبق فقط على الشركات التابعة التي تتمثل أغراضها الرئيسية في تقديم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية الأم ، بغض النظر عن كون تلك الشركات التابعة في ذاتها هي شركات إستثمارية، وعليه ، يجب قياس جميع الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية والتي لا ينطبق عليها هذا الاستثناء بالقيمة العادلة.

ترتب على هذه التعديلات على المعيار تعديلات أخرى لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للتأكيد على أن الاستثناء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضا على المنشأة المستثمرة في شركة زميلة أو شركة محاصة في حال كانت تلك المنشأة المستثمرة هي شركة تابعة لمنشأة إستثمارية ، حتى لو كانت تلك المنشأة الاستثمارية الأم تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة . تم أيضا تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للسماح للمنشأة بالابقاء على استخدام شركتها الزميلة أو التابعة (فيما لو كانت أي منهما منشأة استثمارية) لطريقة القياس بالقيمة العادلة للشركات التابعة لهما بدلا من تطبيق سياسات محاسبية موحدة على مستوى المجموعة .

كما توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة أن تقوم بعرض الافصاحات اللازمة للمنشآت الاستثمارية طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الافصاحات

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 ، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحا على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستنادا إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها ، فان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الافصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة . يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالاضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخل مستمر أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلا على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلا آخر يوضح أن الافصاحات الاضافية التي تتطلبتها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديدا لجميع الفترات المالية المرحلية ، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

إن التعديلات المذكورة أعلاه ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التعديلات على المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الافصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 ، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغيرات الغير نقدية، مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية : التحقق والقياس . إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد ، كما يوضح المباديء في التحقق ولمدة التحقق للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الإعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الأنشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 17. كما توفر متطلباتها نموذجا للإعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. سيتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعترف المستأجر على إلتزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار.

إن المجموعة بصدد تقييم التأثير المحتمل على البيانات المالية المجمعة الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، بينما التعديلات على المعايير الأخرى لايتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة .

ب- أسس التجميع:
تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية % 2016	نسبة الملكية % 2015
شركة أركان القابضة - ش.م.ك.(قابضة) وشركتها التابعة :	الكويت	قابضة	**%99.9**	%99.9
شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م.)	مصر	تصنيع	**%100**	%100
شركة دار الظبي القابضة ش.م.ك. (قابضة) وشركتها التابعة المملوكة بالكامل: شركة دار الظبي العقارية ش.م.ك.م.(i)	الكويت	قابضة	**% 57.828**	%57.329
شركة صوت الغد التجارية (ذ.م.م.).(ii)	الكويت	تجارة عامة	-	%99.9
شركة الصفوة الدولية للاستشارات (شركة الشخص الواحد)	الكويت	استشارات	**%100**	%100
شركة الديرة الأولى للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م.).(ii)	الكويت	تجارة عامة	-	%99.9
الشركة الأحادية لإدارة المشاريع (ذ.م.م.).(ii)	الكويت	إدارة مشاريع	-	%99.9
شركة السنابل العقارية (ذ.م.م.)	الكويت	عقارية	**%99.9**	%99.9
الشركة السداسية لإدارة المشاريع (ذ.م.م.).(ii)	الكويت	إدارة مشاريع	-	%99.9

(i) تم رهن عدد 100 مليون سهم من أسهم الشركة التابعة مقابل قرض تم الحصول عليه من بنك محلي (إيضاح 8).
(ii) قامت الشركة الأم بإلغاء عقد التأسيس لتلك الشركات التابعة. وبناءً على ذلك، لم تعترف المجموعة بأية ربح أو خسارة عن تصفية تلك الشركات التابعة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها .
- قابلة للتعرض للخسارة ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها .
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها .

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه .

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها . تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك :

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل ، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسطيرة إما بالقيمة العادلة ، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة ، مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى و إن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة . إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي :

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة .
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة .
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود .

ج - الأدوات المالية:
تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والمستحق للبنوك والدائنين والمرابحات الدائنة.

الموجودات المالية

1) المدينون :
يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي ، ويتم الإعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي .

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص ، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2) الاستثمارات المالية :

التحقق المبدئي والقياس
تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التى تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها.

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :
تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها .

يتم تبويب الاصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائها وإعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع:
إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة – وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق
بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم إحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الإعتراف
يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في أحدى هاتين الحالتين:
أ - عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
ب - عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ، وذلك في الحالات التالية :
1 – إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
2 - عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل.
عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة
في نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية.

في حالة الموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح اقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي ، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية . في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية – الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع– تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

إذا زادت القيمة العادلة لأداة دين مصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة ، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع فإنه لا يمكن عكس خسائر الإنخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية

1) الدائنون:
يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين . يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي . يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2) الإقتراض:
يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة .ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أوالخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة ، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

3) مرابحات دائنة:
تتمثل المرابحات في المبلغ المستحق لبنود تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحات باجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

د - المخزون:
يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل ، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوما منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

هـ - عقارات قيد التطوير:
يتم تصنيف العقارات المملوكة أو المشيدة أو التي في طور البناء بهدف البيع كعقارات قيد التطوير. تسجل العقارات غير المباعة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل ، كما تسجل العقارات المباعة وهي تحت التطوير بالتكلفة مضافاً إليها الربح / الخسائر ناقصاً المطالبات المرحلية . تشمل تكلفة العقارات تحت التطوير تكلفة الأراضي وغيرها من النفقات التي يتم رسملتها عن الأعمال الضرورية كجعل العقار جاهزا للبيع . تتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع التقديري ناقصاً التكاليف المتكبدة في عملية بيع العقار .

يعتبر العقار منجزا عند إكتمال جميع الأعمال المتعلقة به بما في ذلك البنية التحتية ومرافق المشروع بالكامل ، حيث يتم في تلك المرحلة إستبعاد مجموع قيمة الموجودات من بند العقارات قيد التطوير .

و - ممتلكات وعقارات ومعدات:
تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات .

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أوإنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي :

فئة الموجودات	سنوات
مباني	20
آلات ومعدات	10 - 5
سيارات	5
أثاث وأجهزة حاسب آلي	5 -3

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ز- إنخفاض قيمة الموجودات:
في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ط - المخصصات:
يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ي - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ك - أسهم الخزانة:
تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقا من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة بإستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين" احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم .

ل - معلومات القطاع:
إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

م- تحقق الإيراد:
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو استثمارات أو تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات والخصومات والتنزيلات.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الإقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع.

1) أرباح بيع الاستثمارات
تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

2) إيرادات توزيعات الأرباح
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في إستلام تلك الدفعات.

3) إيرادات الفوائد
تحتسب إيرادات الفوائد بإستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

4) المبيعات
تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري.

5) أتعاب إدارة
يتم تحقق أتعاب الإدارة وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

6) الإيرادات الأخرى
يتم تحقق عمولة الأتعاب وإيرادات الاستشارات عندما يتم تقديم الخدمة ذات الصلة.

7) إيرادات ومصروفات أخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ن - تكاليف الإقتراض:
إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع ، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع . إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد .

يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

س - العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة . أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية . يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر . ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى حساب الاحتياطي الإجباري. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ف - ضريبة دعم العمالة الوطنية:
يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5 % من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت وذلك طبقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية على أساسه.

ص - حصة الزكاة:
يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما. لم يتم إحتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة الزكاة على أساسه.

ق- موجودات الأمانة:
لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي ، لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة ، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ر - الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

ش- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء و التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة .

1- تحقق الإيراد:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء و رواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية :
عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو"متاح للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجودتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع" .

4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية:
تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع ، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

5- تصنيف الأراضي:
عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في إستخدام هذه الأراضي:

(1) عقارات قيد التطوير:
عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

(2) أعمال تحت التنفيذ:
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو إستخدامها في المستقبل فإن كلاً من الأراضي والإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(3) عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة:
عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

(4) عقارات استثمارية:
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الإحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية .

التقديرات والافتراضات:
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:
تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة .إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

3- إنخفاض قيمة العقارات قيد التطوير:
يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها، أيهما أقل. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض في القيمة، يتم تقييم صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها. يتم التقييم بناءاً على أسعار البيع المتوقعة أوالقيمة السوقية العادلة أو من خلال الرجوع إلى الأسعار السائدة بالسوق لعقارات مشابهة مخصوماً منها المصاريف الإضافية لإستبعاد الأصل. أي فرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

3. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تتمثل في أوراق مالية مسعرة محتفظ بها لغرض التداول.

4. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2016	2015
مدينون تجاريون (أ)	**1,661,982**	1,464,691
أوراق قبض	**156,012**	321,122
أرصدة مدينة أخرى	**168,060**	180,947
	1,986,054	1,966,760

(أ) إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

	لم يتاخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		المجموع
		من 90 إلى 180 يوم	أكثر من 180 يوم	
2016	**1,020,259**	**545,797**	**95,926**	**1,661,982**
2015	927,879	536,812	-	1,464,691

5. موجودات مالية متاحة للبيع

	2016	2015
أوراق مالية مسعرة	**7,283,114**	5,491,704
أوراق مالية غير مسعرة	**3,437,775**	3,090,032
محافظ	**374,798**	413,011
صناديق	**279,007**	1,197,391
	11,374,694	10,192,138

إن أوراق مالية غيرمسعرة ومحافظ بمبلغ 3,812,573 دينار كويتي مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بطبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم وجود طرق أخرى مناسبة للتوصل إلى قيمتها العادلة بصورة موثوق بها (31 ديسمبر 2015: 3,503,043 دينار كويتي). لا يوجد سوق نشط لتلك الموجودات المالية وتنوي المجموعة الإحتفاظ بها على المدى الطويل، لم تقم المجموعة بالإعتراف بأي خسائر إنخفاض في القيمة لتلك الموجودات المالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 95,889 دينار كويتي).

تم رهن أسهم مسعرة بمبلغ 4,611,919 دينار كويتي كضمان مقابل قرض تم الحصول عليه من بنك محلي (إيضاح 8) .

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالعملات التالية:

العملة	2016	2015
دينار كويتي	**9,465,036**	8,244,267
دولار أمريكي	**374,798**	413,011
درهم إماراتي	**1,534,860**	1,534,860
	11,374,694	10,192,138

6. عقارات قيد التطوير

إن العقارات قيد التطوير تتمثل في الأراضي الواقعة في جزيرة الريم - إمارة أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) بهدف تطويرها وبيعها في المستقبل كمجمعات وشقق سكنية ومكاتب تجارية. بناءاً على تقديرات الإدارة، تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 3,508,594,819 درهم إماراتي (292,812,763 دينار كويتي).

يتم نقل الملكية بناءاً على الفقرة رقم 7.2 من العقد بعد الإنتهاء من السداد الكامل للدفعات والإنتهاء من أعمال التطوير.

بلغت القيمة العادلة للعقارات قيد التطوير كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 76,177,682 دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 75,559,384 دينار كويتي). تم التوصل للقيمة العادلة بناءً على أقل تقييمين تما من قبل مقيمَيْن مستقلين. لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات قيد التطوير، تم إستخدام طريقة القيمة السوقية، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وإستخدام العقارات قيد التطوير.

7. ممتلكات وعقارات ومعدات

	أراضي	مباني	آلات ومعدات	سيارات	أثاث وأجهزة حاسب آلي	أعمال رأسمالية قيد الإنشاء	المجموع
التكلفة :							
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	83,869	796,481	2,059,171	101,411	71,933	173,834	3,286,699
إضافات	-	-	74,586	-	484	40,702	115,772
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(10,099)	(95,911)	(247,964)	(12,209)	(8,663)	(20,933)	(395,779)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	**73,770**	**700,570**	**1,885,793**	**89,202**	**63,754**	**193,603**	**3,006,692**
الاستهلاك المتراكم :							
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	-	302,464	1,212,526	63,576	64,210	-	1,642,776
المحمل خلال السنة	-	37,009	242,170	9,822	3,799	-	292,800
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	(38,403)	(158,973)	(8,181)	(7,935)	-	(213,492)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	**-**	**301,070**	**1,295,723**	**65,217**	**60,074**	**-**	**1,722,084**
صافي القيمة الدفترية :							
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	**73,770**	**399,500**	**590,070**	**23,985**	**3,680**	**193,603**	**1,284,608**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	83,869	494,017	846,645	37,835	7,723	173,834	1,643,923

تم توزيع الاستهلاك المحمل كما يلي :

	2016	2015
صافي إيرادات المبيعات	**240,480**	230,053
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 19)	**52,320**	57,574
	292,800	287,627

8. مستحق للبنوك

	2016	2015
قرض (أ)	**6,300,000**	6,800,000
سحب على المكشوف	**947,404**	1,371,501
	7,247,404	8,171,501
متوسط معدل الفائدة الفعلية	**%4.24**	%3.91

(أ) يتمثل في قرض تم الحصول عليه من بنك محلي ويحمل معدل فائدة 2% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، والذي سوف يتم سدادة على خمس دفعات سنوية غير متساوية، على أن تستحق الدفعة الأولى في 30 سبتمبر 2016 والدفعة الأخيرة في 30 سبتمبر 2020 .

خلال السنة، قامت المجموعة بسداد مبلغ 500,000 دينار كويتي من رصيد القرض والذي يمثل القسط الأول .

قامت المجموعة برهن جزء من أسهمها المملوكة في شركة تابعة (إيضاح 2 ب) وأسهم مسعرة بمبلغ 4,611,919 دينار كويتي (إيضاح 5) كضمان مقابل القرض.

9. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2016	2015
دائنون تجاريون (أ)	**26,502,754**	26,606,326
دفعات مقبوضة مقدماً من عملاء (ب)	**5,970,077**	5,921,619
أرصدة دائنة أخرى	**693,515**	730,248
	33,166,346	33,258,193

(أ) يتضمن رصيد الدائنون التجاريون مبلغ 23,801,512 دينار كويتي (285,198,846 درهم إماراتي) (31 ديسمبر 2015: 23,608,327 دينار كويتي (285,198,846 درهم إماراتي)) والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي والمستحق للمطور الرئيسي نتيجة لإقتناء عقارات قيد التطوير والذي تم إستحقاقه كما في 31 ديسمبر 2016. وفقاً للإنذار المرسل من قبل محامي المطور الرئيسي والذي تم استلامه من قبل الشركة التابعة للشركة الأم وذلك لتسوية الرصيد المستحق، قام المطور الرئيسي بالمطالبة بفوائد ورسوم أخرى بمبلغ 10,062,244دينار كويتي (120,569,669 درهم إماراتي) على الرصيد المستحق. لم تقم الشركة التابعة للشركة الأم بتسجيل تلك الفوائد والرسوم الأخرى في الدفاتر وذلك لعدم موافقتها عليها. إن إدارة المجموعة تتفاوض حالياً مع المطور الرئيسي وذلك لسداد الرصيد الدائن المستحق والرسوم الأخرى المتعلقة به.

(ب) تتمثل في المبالغ المقبوضة مقدماً من العملاء عن الحجوزات لوحدات سكنية أو مكاتب والتي سيتم بناؤها ضمن بند عقارات قيد التطوير إيضاح (6). قام خمسة عملاء برفع قضايا مطالبين بإسترداد المبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ 565,038 دينار كويتي (6,770,504 درهم إماراتي)، وتم إصدار حكم نهائي لصالح أربعة من العملاء بمبلغ 273,635 دينار كويتي (3,278,797 درهم إماراتي).

10. مرابحات دائنة

يتمثل هذا البند في تسهيلات تم الحصول عليها بواسطة شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م.) (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أركان القابضة ش.م.ك.(قابضة) – شركة تابعة) وتحمل معدل تكلفة فعلي 13% سنوياً، وذلك بضمان رهن تجاري من الدرجة الأولى على كافة المقومات المادية والمعنوية للمحل التجاري للشركة التابعة (31 ديسمبر 2015 : 13.5% سنوياً).

11. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2016	2015
الرصيد في بداية السنة	**332,583**	295,590
المحمل خلال السنة	**43,269**	42,971
المحول إلى مصاريف مستحقة	**(4,848)**	(638)
المدفوع خلال السنة	**(50,955)**	(5,340)
الرصيد في نهاية السنة	**320,049**	332,583

12. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 392,663,910 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية (31 ديسمبر 2015 : 392,663,910 سهم).

13. أسهم خزانة

	2016	2015
عدد الأسهم	**30,319,197**	30,319,197
النسبة إلى الأسهم المصدرة	**%7.72**	%7.72
القيمة السوقية (دينار الكويتي)	**1,000,534**	1,000,534
التكلفة (دينار كويتي)	**5,948,170**	5,948,170

قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من حساب الإحتياطي الإختياري بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة . إن أسهم الخزانة غير مرهونة .

14. احتياطي إجباري
وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاجباري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة .

15. احتياطي اختياري
وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناء على إقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة .

16. الشركة التابعة ذات الحصة غير المسيطرة بنسبة مادية للمجموعة:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية المحتفظ بها من قبل المجموعة %		نسبة الملكية للحصص غير المسيطرة %	
			2016	2015	**2016**	2015
شركة دار الظبي القابضة ش.م.ك.(قابضة)	الكويت	تملك أسهم شركات كويتية أو أجنبية	**%57.828**	%57.329	**%42.172**	%42.671

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغ إجمالي الحصص غير المسيطرة مبلغ 13,325,333 دينار كويتي (31 ديسمبر 2015 : 13,674,001 دينـار كويتـي) .

ملخص المعلومات المالية للشركة التابعة المذكورة أعلاه ذات الحصص غير المسيطرة بنسب مادية للمجموعة .

ملخص بيان المركز المالي المجمع :

	2016	2015
الموجودات المتداولة	**6,875**	5,835
المطلوبات المتداولة	**26,265,805**	26,079,154
صافي المطلوبات المتداولة	**(26,258,930)**	(26,073,319)
الموجودات غير المتداولة	**71,534,114**	71,534,114
المطلوبات غير المتداولة	**13,677,600**	13,415,612
صافي الموجودات غير المتداولة	**57,856,514**	58,118,502
صافي الموجودات	**31,597,584**	32,045,183

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع :

	2016	2015
صافي الخسارة	**(399,145)**	(1,203,824)
الخسارة الشاملة الأخرى	**(48,456)**	(209,621)
مجموع الخسارة الشاملة	**(447,601)**	(1,413,445)
الخسارة الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**(188,762)**	(603,131)

17. الجمعية العمومية وتوزيعات الأرباح المقترحة
إقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، ويخضع هذا الإقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 28 أبريل 2016 على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

18. صافي أرباح الاستثمارات

	2016	2015
إيرادات توزيعات أرباح	**393,873**	487,694
خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	**(13,157)**	(186,517)
(خسائر) أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(28,777)**	21,809
أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع	**103,210**	440,112
	455,149	763,098

19. مصاريف عمومية وإدارية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية تكاليف موظفين بمبلغ 582,244 دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 648,451 دينار كويتي) واستهلاكات محملة بمبلغ 52,320 دينار كويتي (31 ديسمبر 2015 : 57,574 دينار كويتي).

20. خسارة السهم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم إحتساب خسارة السهم بقسمة صافي خسارة السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة :

	2016	2015
صافي خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(597,134)**	(50,336)
	سهم	سهم
عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل	**392,663,910**	392,663,910
ناقصا : المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزانة	**(30,319,197)**	(30,319,197)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	**362,344,713**	362,344,713
	فلس	فلس
خسارة السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(1.65)**	(0.14)

21. أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى . إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

	أطراف ذات صلة اخرى	2016	2015
(1) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع :			
موجودات مالية متاحة للبيع	279,007	**279,007**	1,197,391
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	50,000	**50,000**	50,000
(2) المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
أتعاب إدارة واستشارات	17,500	**17,500**	33,076
(3) مزايا أفراد الإدارة العليا :			
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل		**157,889**	192,231
مزايا مكافأة نهاية الخدمة		**16,494**	20,814
		174,383	213,045

22. موجودات أمانة

	2016	2015
محافظ	**25,248,221**	26,758,463

23. إرتباطات رأسمالية وإلتزامات محتملة

	2016	2015
إرتباطات رأسمالية	**5,913**	5,852
إعتمادات مستندية	**18,237**	15,677
	24,150	21,529

24. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال بناء على التقرير الداخلي المقدم إلى متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي :

- عمليات الاستثمار : الاستثمار لمصلحة المجموعة في الأوراق المالية والمحافظ والصناديق.
- إدارة الأصول وخدمات استشارية: الاستثمار وإدارة المحافظ والصناديق للعملاء، واستشارات مالية واستشارات وبحوث استثمارية.
- العقارات : الاحتفاظ بالعقارات الاستثمارية لزيادة قيمتها وبيع العقارات الأخرى .
- البيع بالتجزئة : بيع السلع وتقديم الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي.

إن معلومات القطاعات لقطاعات التشغيل التي يتم عمل تقرير بها كما يلي:

	31 ديسمبر 2016					
	عمليات الاستثمار	إدارة الأصول وخدمات استشارية	العقارات	البيع بالتجزئة	بنود غير موزعة	المجموع
إجمالي الإيرادات	455,149	38,762	-	460,910	-	954,821
نتائج القطاع	(57,599)	(45,699)	-	25,760	-	(77,538)
مصاريف تشغيل غير موزعة					(465,650)	(465,650)
خسارة من العمليات						(543,188)
إيرادات أخرى					69,882	69,882
خسائر فروقات عملة أجنبية					(292,155)	(292,155)
صافي خسارة السنة						(765,461)
معلومات أخرى :						
موجودات القطاع	12,378,378	-	71,534,114	3,936,329	-	87,848,821
مجموع الموجودات						87,848,821
مطلوبات القطاع	39,755,079	-	-	1,116,149	-	40,871,228
مجموع المطلوبات						40,871,228
استهلاك	-	-	-	(292,800)	-	(292,800)

	31 ديسمبر 2015					
	عمليات الاستثمار	إدارة الأصول وخدمات استشارية	العقارات	البيع بالتجزئة	بنود غير موزعة	المجموع
إجمالي الإيرادات	763,098	55,918	-	814,276	-	1,633,292
نتائج القطاع	17,095	(19,307)	-	297,183	-	294,971
مصاريف تشغيل غير موزعة					(428,200)	(428,200)
خسارة من العمليات						(133,229)
أرباح من تصفية شركات تابعة					376,765	376,765
إيرادات أخرى					39,992	39,992
خسائر فروقات عملة أجنبية					(847,547)	(847,547)
صافي خسارة السنة						(564,019)
معلومات أخرى :						
موجودات القطاع	11,528,055	-	71,534,114	5,417,321	-	88,479,490
مجموع الموجودات						88,479,490
مطلوبات القطاع	39,929,270	-	-	1,895,910	-	41,825,180
مجموع المطلوبات						41,825,180
استهلاك	-	-	-	(287,627)	-	(287,627)

25. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والمستحق للبنوك والدائنين والمرابحات الدائنة ، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها .

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها .

يبين الجدول التالي أثرحساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض .

السنة	الزيادة / (النقص) في سعر الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر بالدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالدينار الكويتي
2016			
قروض (دينار كويتي)	**± 0.5%**	**6,300,000**	**± (31,500)**
سحوبات على المكشوف (دينار كويتي)	**± 0.5%**	**947,404**	**± (4,737)**
2015			
قروض (دينار كويتي)	± 0.5%	6,800,000	± (34,000)
سحوبات على المكشوف (دينار كويتي)	± 0.5%	1,371,501	± (6,858)

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينين. إن النقد لدى البنوك للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة . كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك والمدينين.

جـ - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي .

يظهر البيان التالي حساسية للتغير المحتمل المعقول في سعر صرف العملة بين العملات الأجنبية والدينار الكويتي .

السنة	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
2016			
دولار أمريكي	**± 5%**	**±5,236**	**±18,740**
يورو	**± 5%**	**±120**	**-**
درهم إماراتي	**± 5%**	**±1,197,932**	**±76,750**
جنيه مصري	**± 5%**	**-**	**±152,329**
2015			
دولار أمريكي	± 5%	±2,796	±20,651
يورو	± 5%	±124	-
درهم إماراتي	± 5%	±1,191,149	±76,750
جنيه مصري	± 5%	-	±240,165

د - مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الاستثمارات القابلة للتسييل السريع.

عملية إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة السيولة لدى المجموعة ، كما هي مطبقة في المجموعة تشتمل على :

- التمويل اليومي، ويدار عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من القدرة على مواجهة المتطلبات؛
- الاحتفاظ بالمحافظ ذات الموجودات السوقية العالية القابلة للتسييل السريع كضمان يغطي أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية؛
- مراقبة نسب السيولة في بيان المركز المالي تجاه المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
- إدارة تركز ونمط استحقاق الديون.

إن جدول استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2016 هي كالتالي :

	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 -12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات :						
نقد في الصندوق ولدى البنوك	347,975	-	-	-	-	347,975
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	722,109	-	-	-	-	722,109
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	1,986,054	-	-	1,986,054
مخزون	-	-	599,267	-	-	599,267
موجودات مالية متاحة للبيع	-	-	-	11,374,694	-	11,374,694
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	71,534,114	71,534,114
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	-	-	1,284,608	1,284,608
	1,070,084	-	2,585,321	11,374,694	72,818,722	87,848,821
المطلوبات :						
مستحق للبنوك	-	-	1,697,404	5,550,000	-	7,247,404
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	23,801,512	57,664	635,851	8,671,319	-	33,166,346
مرابحات دائنة	-	-	132,151	5,278	-	137,429
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	-	320,049	320,049
	23,801,512	57,664	2,465,406	14,226,597	320,049	40,871,228

إن جدول استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2015 هي كالتالي :

	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 -12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات :						
نقد في الصندوق ولدى البنوك	1,488,846	-	-	-	-	1,488,846
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	724,790	-	-	-	-	724,790
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	1,966,760	-	-	1,966,760
مخزون	-	-	928,919	-	-	928,919
موجودات مالية متاحة للبيع	-	-	-	10,192,138	-	10,192,138
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	71,534,114	71,534,114
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	-	-	1,643,923	1,643,923
	2,213,636	-	2,895,679	10,192,138	73,178,037	88,479,490
المطلوبات :						
مستحق للبنوك	-	-	1,871,501	6,300,000	-	8,171,501
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	23,608,327	80,993	649,254	8,919,619	-	33,258,193
مرابحات دائنة	-	-	31,611	31,292	-	62,903
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	-	332,583	332,583
	23,608,327	80,993	2,552,366	15,250,911	332,583	41,825,180

إن تحليل الإرتباطات الرأسمالية والإلتزامات المحتملة للمجموعة حسب الإستحقاقات التعاقدية المتبقية :

2016 :	أقل من سنة	1 - 5 سنوات	المجموع
إرتباطات رأسمالية	5,913	-	5,913
إعتمادات مستندية	-	18,237	18,237
	5,913	18,237	24,150

2015:	أقل من سنة	1 - 5 سنوات	المجموع
إرتباطات رأسمالية	5,852	-	5,852
إعتمادات مستندية	-	15,677	15,677
	5,852	15,677	21,529

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات متاحة للبيع. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الاستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية، التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في 31 ديسمبر :

	2016			2015		
مؤشر السوق	التغير في سعر أدوات الملكية%	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	± 5%	±364,156	±36,105	± 5%	± 274,585	±28,383
سوق دبي المالي	-	-	-	± 5%	-	±7,856

26. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:
- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2016 :	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**722,109**	**-**	**722,109**
موجودات مالية متاحة للبيع	**7,283,114**	**279,007**	**7,562,121**
المجموع	**8,005,223**	**279,007**	**8,284,230**

2015:	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	724,790	-	724,790
موجودات مالية متاحة للبيع	5,491,704	1,197,391	6,689,095
المجموع	6,216,494	1,197,391	7,413,885

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، بإستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم 5. لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة للنقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والمستحق للبنوك والدائنين والمرابحات الدائنة تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

27. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع ، إصدار أسهم جديدة ، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءاً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم إحتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي :

	2016	2015
مستحق للبنوك	**7,247,404**	8,171,501
مرابحات دائنة	**137,429**	62,903
يخصم : نقد في الصندوق ولدى البنوك	**(347,975)**	(1,488,846)
صافي الديون	**7,036,858**	6,745,558
مجموع حقوق الملكية	**46,977,593**	46,654,310
إجمالي الموارد المالية	**54,014,451**	53,399,868
نسبة الدين إلى الموارد المالية	**%13.03**	%12.63

28. مبدأ الاستمرارية

تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة عن موجوداتها المتداولة بمبلغ 22,669,177 دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 21,132,371 دينار كويتي). لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس إفتراض إستمرارية المجموعة فى أعمالها. إن إستمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحسين الربح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة سداد ديونها، إضافة إلى الدعم والتمويل المستمر من قبل المساهمين والمؤسسات المالية، وفي حالة عدم توفر هذه الظروف، يجب تعديل البيانات المالية المجمعة المرفقة.

إن إدارة المجموعة بصدد التفاوض حول شروط سداد الدائنون التجاريون بمبلغ 23,801,512 دينار كويتي والرسوم الأخرى المتعلقة به مع المطور الرئيسي والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي من إقتناء عقارات قيد التطوير (إيضاح 9).

إذا لم تتمكن المجموعة من إعادة هيكلة الدائنون التجاريون والرسوم الأخرى المتعلقة به في المستقبل القريب، فإنها قد لاتتمكن من تحقيق موجوداتها والوفاء بمطلوباتها في السياق الطبيعي للأعمال.